IJHER International Journal of Humanities and Educational Research
ISSN: 2757-5403
Volume 4, Issue 4, August 2022

Received: 05/06/2022 **Accepted:** 22/06/2022 **Published:** 01/08/2022

REASONS FOR CARRYING AN OATH, CONTRARY TO WHAT APPEARS IN THE HOLY QUR'AN

Noor Abdul Karim SABRY[1]

Dr, Iraqi University, Iraq

Abstract

This research studies (the reasons for carrying the oath contrary to what is apparent in the Holy Qur'an), which is a study of the most important reasons why scholars from interpreters and grammarians carry the subject of the oath in contrast to what is apparent from the aspects in the Holy Qur'an, and as it is known that in the Holy Qur'an there are many and many places for the oath, some of which are Scholars unanimously agreed that it is a division and there is no disagreement in it, and among them there was a dispute among scholars as to whether it was an oath or otherwise, which is what this research meant. Quranic section in which the section is mentioned ,And whoever said it and permitted it from among the scholars, by referring to the most important Qur'anic and grammatical sources that referred to it, and I was limited to mentioning the opinion of the oath, and I did not refer to their differences in it because of the lack of research capacity for that. After presenting the Qur'anic verses in which the oath is contained in contrast to the apparent meaning, I indicated in the second section of this research to the most important reasons that prompted scholars to say the oath and give preference to the rest of the aspects mentioned in the verse, and then concluded the research with a conclusion that summarized the most prominent results reached by this research.

Key words: Oath, Pregnancy and Oath, Contrary to Apparent Meaning, Oath in The Holy Qur'an.

http: //dx.doi.org/10.47832/2757-5403.15.23

[1] noorsabrinoor@yahoo.com, https://orcid.org/0000-0002-8794-2206

أسباب الحمل على القسم على خلاف الظاهر في القرآن الكريم

. نور عبد الكريم صبري
د.، الجامعة العراقية، العراق

الملخص

يدرس هذا البحث (أسباب الحمل على القَسَم على خلاف الظاهر في القرآن الكريم) وهي دراسة لأهم أسباب حمل العلماء من مفسرين ونحويين موضوع القَسَم على خلاف ما هو ظاهر من الأوجه في القرآن الكريم، وكما هو معلوم أنّ في القرآن الكريم مواضع عدّة وكثيرة للقسم منها ما أجمع العلماء عليه بأنّه قسم ولا خلاف فيه، ومنها ما كان فيه خلاف بين العلماء على أنّه قَسَم أو غير ذلك، وهو ما عناه هذا البحث، فعرضت المواضع التي ورد فيها ذلك القسم في القرآن الكريم وبلغ عددها أربعة وأربعين موضعاً، اقتصرت فيها على ذكر الآية القرآنية التي ورد فيها القسم، ومَن قال به وأجازه من العلماء، بالرجوع لأهم المصادر القرآنية والنحوية التي أشارت إليه، واقتصرت على ذكر الرأي القائل بالقسم ولم أشر إلى اختلافهم فيه لعدم سعة البحث لذلك. وبعد عرض الآيات القرآنية الوارد فيها القسم على خلاف الظاهر، أشرت في المبحث الثاني من هذا البحث إلى أهم الأسباب التي دفعت العلماء إلى القول بالقسم وترجيحه على باقي الوجوه الواردة في الآية، ثم ختمت البحث بخاتمة تلخصت فيها أبرز النتائج التي توصل إليها هذا البحث.

الكلمات المفتاحية: القسم، الحمل والقسم، خلاف الظاهر، القسم في القرآن الكريم.

المقدمة

إنَّ أسلوب القَسَم في اللغة العربية يعدُّ من المؤكدات المشهورة التي تُمكّن الشيء في النفس وتقويّه، وكما هو معلوم أنّ القرآن الكريم نزل للناس كافة، وكانت مواقفهم منه متباينة، فمنهم الشاك، ومنهم المنكر، ومنهم الخَصْم الألَد، فجاء القَسَمُ فيه ليُزيل تلك الشكوك ويحبط الشبهات ويقيم الحجّة ويؤكد الأخبار، وغير ذلك من مقاصد عظيمة. وفي القرآن الكريم مواضع عدّة للقَسَم أجمع عليها العلماء ولا خلاف فيها، ومواضع أخرى للقَسَم فيها خلاف لكن الراجح والظاهر عليها أنّها قَسَم، وفي هذا البحث الموسوم بـ: (أسباب الحمل على القَسَم على خلاف الظاهر في القرآن الكريم) لم أتعرض لهذين النوعين من المواضع، بل عرضتُ فيه الآيات التي وردت فيها مواضع حَمَلها بعض العلماء على القَسَم مع وجود أوجهٍ أخرى أظهر من القَسم*، وأشرت إلى أسباب الحمل على القسم على خلاف تلك الأوجه الظاهرة، واشتمل البحث على تمهيد، ومبحثين:

المبحث الأول: عَرضتُ فيه الآيات التي حملها العلماء على القسم، والتي بلغ عددها أربعة وأربعين موضعاً.

المبحث الثاني: وضّحت فيه أهم الأسباب التي دفعت العلماء للحمل على القسم في تلك المواضع.

ثم ختمت البحث بأهم النتائج التي توصّل إليها.

التمهيد

القَسَم لغةً: اليمين والحلف، وجمعه أقسام، والفعل منه: أُقْسِمُ (الفراهيدي، 1982: 5/86)؛ و(الجوهري، 1420هـ: 5/388). واصطلاحاً: عرّفه الزمخشري بأنّه جملة فعلية أو أسمية تؤكّد بها جملة موجبة أو منفية، نحو قولك: حلفت بالله (الزمخشري، 1420هـ: 358)، وعرّفه ابن الحاجب بأنّه جملة إنشائية يؤكّد بها جملة أخرى (أبو الحاجب، 1422: 2/323).

وللقسم ضربان: الأول: القسم الظاهر، وهو ما دلّ دلالة صريحة على القَسَم، {وَالطُّورِ * وَكِتَابٍ مَّسْطُورٍ} (سورة الطور: 1-2)، وكقولك: والله لأفعلنّ (السيوطي، 1980: 4/48)؛ (معترك الأقران، د.ت: 1/343).

والثاني: مُضمر، وهو المحذوف منه فعل القَسَم والمُقسم به، {لَتُبْلَوُنَّ فِي أَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ وَلَتَسْمَعُنَّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا أَذًى كَثِيرًا ۚ وَإِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ ذَٰلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ}(سورة آل عمران: 168)،

* لم أذكر الأوجه الأخرى الواردة في الآية لضيق المقال لها.

قال سيبويه: "وسألته عن قوله: (لتفعلّن) إذا جاءت مبتدأة ليسَ قبلها ما يحلف به، فقال: إنّما جاءت على نيّة اليمين وإن لم يتكلّم بالمحلوف به"(سيبويه،1988: 3/106).

وهناك ألفاظ جرت مجرى القسم، كقولهم: عِلمُ الله، وعهد الله، وأمانة الله، وعاهدتُ وواثقتُ، وفي ذمّتي ميثاق، وهي قسمان (الفارسي، 1999: 2/120-122):

الأول: ما تكون كغيرها من الأخبار التي ليست بقسم فلا تجاب بجوابه، {يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ لِيُرْضُوكُمْ وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ إِن كَانُوا مُؤْمِنِينَ} (سورة التوبة: 62)، فهذه لم يرد فيها جواب، فلا يقطع بالقسم فيها.

والثاني: ما يتلقى بجواب القسم، {وَمَا لَكُمْ لَا تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ ۙ وَالرَّسُولُ يَدْعُوكُمْ لِتُؤْمِنُوا بِرَبِّكُمْ وَقَدْ أَخَذَ مِيثَاقَكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ} (سورة الحديد: 8). {وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ فَنَبَذُوهُ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ وَاشْتَرَوْا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا ۖ فَبِئْسَ مَا يَشْتَرُونَ} (سورة آل عمران: 187)، و{وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِنْ أَمَرْتَهُمْ لَيَخْرُجُنَّ ۖ قُل لَّا تُقْسِمُوا ۖ طَاعَةٌ مَّعْرُوفَةٌ ۚ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ}(سورة النور: 53)، وسماه ابن مالك بالقَسم غير الصريح، إذ لا يُعلم بمجرد لفظه، كون الناطق به مقسماً، بل لابد من قرينة، كذكر الجواب بعده، أمّا القَسَم الصريح فهو ما يعلم بمجرد لفظه كون الناطق به مقسما، مثل: أحلف بالله، وأنا حالف بالله، ولعمر الله، وأيمن الله (ابن مالك، 1999: 3/195).

المبحث الأول: مواضع القسم على خلاف الظاهر في القرآن الكريم.

سأشير في هذا المبحث إلى مواضع الحمل على القسم الواردة في القرآن الكريم، وهي قوله تعالى: {وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ}(سورة البقرة: 8). حُمِلَ على القسم قوله تعالى:" بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ" من وجهين، الأول: إنَّ المُقسِم هو بعض الناس المذكورين، والمقسم عليهِ هو الإيمان الذي دلّ عليه قوله:". والثاني: أنَّ المقْسِم هو الله تعالى، وجواب القسم محذوف، دلّ عليه: " آمَنَّا " والتقدير: ما آمنوا (الألوسي، د.ت: 1/145). وهذان الوجهان ذكرهما الآلوسي في تفسيره، ولم أجد في كتب التفسير الأخرى من وجّه القسم فيها (الزمخشري، 1998: 1/171)؛ (النسفي، د.ت: 1/23)؛ (أبو السعود، د.ت: 1/70)؛ (المرعشلي، 1418هـ: 1/44)؛ (ابن كثير، د.ت: 1/283).

1. {وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ اللَّهِ خَيْرٌ ۖ لَّوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ}(سورة البقرة: 103). رأى ابن عطية أنَّ اللام في قوله تعالى " لَمَثُوبَةٌ" هي لام القسم وليست لام الابتداء، وحجّته في ذلك أنَّ لام الابتداء مستغنى عنها، وهذه لا غنى عنها (الأندلسي، 1993: 1/189)، وأجازه ابن هشام في المغني (الأنصاري، 2000: 3/272).

2. {وَمَا جَعَلَهُ اللَّهُ إِلَّا بُشْرَىٰ لَكُمْ وَلِتَطْمَئِنَّ قُلُوبُكُم بِهِ ۗ وَمَا النَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِندِ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ (126) لِيَقْطَعَ طَرَفًا مِّنَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَوْ يَكْبِتَهُمْ فَيَنقَلِبُوا خَائِبِينَ} (سورة آل عمران: 126-127).

أجاز الباقولي أن يكون قوله تعالى: " لِيَقْطَعَ" قَسَمَاً، ولام القسم جاءت مكسورة بمعنى المفتوحة، ونون التوكيد مقدّرة والتقدير: والله ليقطعنَّ طرفاً (الباقولي، 1995: 2/252).

يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا(سورة النساء:1). حمل بعض العلماء قراءة " وَالْأَرْحَامَ" - بالجر(الفارسي، 1999: 226)؛ (ابن زنجلة، 1997: 188-190. - على القسم، والواو حرفه، (وَالْأَرْحَامَ) مقسم به، والمُقسِم هو الله تعالى، وجواب القسم قوله" إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا" (الواسطي، 2000: 130)؛ (الهمذاني، 1991: 1/685)؛ (السخاوي، 2002: 3/818) وحجتهم بأنّه قسَم، هو أنَّ القوم كانوا يقسمون بالرحم كثيرا، فخوطبوا على ما ألفوا من تعظيمها، ثم وردت الأخبار بنهيهم عن الحلف بغير الله (الهمذاني، 1991: 1/685)، وأشار أبو حيان إلى أنّ الدافع للقول بالقسم أمران: الفرار من الوجه الآخر، وأنّ في القَسم تنبيهاً على صلة الأرحام وعظم شأنها(الأندلسي، 1993: 3/167).

3. {وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ ۖ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ فِي يَتَامَى النِّسَاءِ اللَّاتِي لَا تُؤْتُونَهُنَّ مَا كُتِبَ لَهُنَّ وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الْوِلْدَانِ وَأَن تَقُومُوا لِلْيَتَامَىٰ بِالْقِسْطِ ۚ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِهِ عَلِيمًا} (سورة النساء: 127).

أجاز الزمخشري وبعض العلماء أن تكون الواو للقسم في قوله تعالى: {وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ}، و(ما) في محل جر قسم به، كأنّه قيل: قل الله يفتيكم فيهنّ وأقسم بما يتلى عليكم في الكتاب، والقسم للتعظيم(الزمخشري، 1998: 2/155)؛ (أبو السعود، د.ت: 1/789)؛ (الآلوسي، د.ت: 5/160).

4. {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ إِنْ أَنتُمْ ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَأَصَابَتْكُم مُّصِيبَةُ الْمَوْتِ ۚ تَحْبِسُونَهُمَا مِن بَعْدِ الصَّلَاةِ فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ إِنِ ارْتَبْتُمْ لَا نَشْتَرِي بِهِ ثَمَنًا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ ۙ وَلَا نَكْتُمُ شَهَادَةَ اللَّهِ إِنَّا إِذًا لَّمِنَ الْآثِمِينَ}(سورة المائدة: 106).

وردت قراءات عدّة في قوله تعالى: {وَلَا نَكْتُمُ شَهَادَةَ اللَّهِ} منها قراءة: (ولا نكتم شهادةَ الله) بتنوين (شهادةً) ونصب لفظ الجلالة(الكرماني، 2001: 41)؛(الحلبي، 1994: 2/632). وتخريجهم لهذه القراءة هو حمل الآية على القسم والمعنى: ولا نكتم شهادة والله، ثم حذفت الواو ونصب المقسم به بفعل القسم المحذوف، وهو اختيار العكبري(الأنباري، 1980: 1/468)؛ (العبكري، 1996: 1/463). وأجازه المنتجب (الهمذاني، 1991: 2/98).

5. {إِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ أَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ اللَّهِ ۖ قَالَ سُبْحَانَكَ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ ۚ إِن كُنتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ ۚ تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ ۚ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ} (سورة المائدة: 116)، في قوله تعالى: {سُبْحَانَكَ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ}، أجاز الزركشي الوقوف على قوله (لي) والابتداء بعده بقوله (بحقّ) على إرادة القسم (الزركشي، د.ت: 3/44).

6. {قُل لِّمَن مَّا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ۖ قُل لِّلَّهِ ۚ كَتَبَ عَلَىٰ نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ ۚ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ ۚ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنفُسَهُمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ} (سورة الأنعام: 12). مِن العلماء من حَمل قوله تعالى: {كَتَبَ عَلَىٰ نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ ۚ لَيَجْمَعَنَّكُمْ} على القَسَم من وجهين، الأول أن تكون (الرحمة) غاية الكلام وتمامه ثم استؤنف بعدها بقوله: (ليجمعنّكم)، فالجملة جواب

لقسم محذوف ولا تعلّق لها بما قبلها من جهة الاعراب لا المعنى، وهو اختيار ابن عطية (الاندلسي، 1993: 2/272)، وأبو حيان (ابو حيان، 1993: 4/86).

والوجه الثاني، هو أنَّ اللام في قوله (ليجمعنكم) لام القَسَم، وهي جواب (كتب)؛ لأنّه بمعنى (أوجب) ففيه معنى القَسم(الأنباري، 1980: 1/315).

7. {وَلِتَصْغَىٰ إِلَيْهِ أَفْئِدَةُ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ وَلِيَرْضَوْهُ وَلِيَقْتَرِفُوا مَا هُم مُّقْتَرِفُونَ} (سورة الأنعام: 113)، في قوله تعالى (لتصغى) رأى الأخفش أنَّ اللام للقَسَم، ولتصغينَّ (الفراء، 1995: 1/362). وأجازه الباقولي (الباقولي، 1995: 1/252). وفسّر أبو حيان رأي الأخفش بأنّ اللام هي لام (كي) وهي جواب لقسم محذوف تقديره: والله، ووضع (لتصغى) موضع (لتصغينَّ)، فصار جواب القسم من قبيل المفرد، تقول: والله ليقوم زيد، والتقدير: أقسم بالله لقيام زيد (الأندلسي، 1993: 4/211)؛ (الأنباري، 1980: 1/533).

8. {قَالَ فَبِمَا أَغْوَيْتَنِي لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ} (سورة الأعراف: 16).

من العلماء من حَمَل قوله تعالى:"فَبِمَا أَغْوَيْتَنِي" على القسم، حيث الباء حرف القسم، و(ما) مصدرية، والمُقْسَم به هو إغواؤه، والتقدير: أقسم بأغوائِكَ لأقعدنّ، كما يقال: فبالله لأفعلنّ. أجازه ابن عطية (ابن عطية، 1993: 2/380). والزمخشري (الزمخشري، 1998: 2/428)، وهو الظاهر عند أبي حيان(الاندلسي، 1993: 4/275)، والسمين الحلبي(الحلبي، 1994: 3/341).

9. {قَالَ اخْرُجْ مِنْهَا مَذْءُومًا مَّدْحُورًا ۖ لَّمَن تَبِعَكَ مِنْهُمْ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنكُمْ أَجْمَعِينَ} (سورة الأعراف: 18). قيل إنَّ اللام في قوله "لَّمَن تَبِعَكَ"، هي الموطئة للقسم المحذوف، و(من) شرطيّة في محل رفع مبتدأ (لَأَمْلَأَنَّ) هو جواب القسم، وجواب الشرط محذوف سدّ مسدَّه جواب القَسَم(الزجاج، 1994: 2/325)؛ (ابن عطية، 1993: 2/382)؛ (الأندلسي، 1993: 4/278)؛ (الحلبي، 1994: 3/245)؛ (القرطبي، 2006 : 4/173). وقيل إنّ اللام للابتداء، و(من) موصولة في محل رفع مبتدأ. (لَأَمْلَأَنَّ) جواب قسم محذوف، والتقدير: والله لأملأنَّ. وجملة القسم في محل رفع خبر المبتدأ. وهو اختيار الاخفش وغيره (الأخفش، 1990: 1/322)؛ (الاندلسي، 1993: 4/278)؛ (الأنباري، 1980: 1/509)؛ (الحلبي، 1994: 3/245).

10. {قَدِ افْتَرَيْنَا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا إِنْ عُدْنَا فِي مِلَّتِكُم بَعْدَ إِذْ نَجَّانَا اللَّهُ مِنْهَا ۚ وَمَا يَكُونُ لَنَا أَن نَّعُودَ فِيهَا إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّنَا ۚ وَسِعَ رَبُّنَا كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا ۚ عَلَى اللَّهِ تَوَكَّلْنَا ۚ رَبَّنَا افْتَحْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا بِالْحَقِّ وَأَنتَ خَيْرُ الْفَاتِحِينَ} (سورة الأعراف: 89). حُمِل قوله تعالى:"قَدِ افْتَرَيْنَا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا" على تقدير القسم؛ أي: والله لقد افترينا. أجازه الزمخشري(الزمخشري، 1998: 2/476) وابن عطية (ابن عطيه، 1993: 2/428).

11. {وَلَمَّا وَقَعَ عَلَيْهِمُ الرِّجْزُ قَالُوا يَا مُوسَى ادْعُ لَنَا رَبَّكَ بِمَا عَهِدَ عِندَكَ ۖ لَئِن كَشَفْتَ عَنَّا الرِّجْزَ لَنُؤْمِنَنَّ لَكَ وَلَنُرْسِلَنَّ مَعَكَ بَنِي إِسْرَائِيلَ} (سورة الأعراف: 134).

أجاز الزمخشري وغيره من العلماء أن تكون الباء للقسم في قوله تعالى: "بِمَا عَهِدَ عِندَكَ" والباء متعلقة بفعل القسم المحذوف، أي: نقسم بما عهد لئن كشفت عنّا الرجز لنؤمنن(الزمخشري، 1998: 2/497)؛ (تفسير الطبري، 270هـ: 12/562)؛ (ابن كثير، د.ت: 6/350)؛ (الباقولي، 1995: 2/462)، وأجاز الآلوسي هذا النوع من القسم الذي يحتاج إلى جواب، أن يكون من القسم الاستعطافي كما يقال: بالله افعل كذا(الالوسي، د.ت : 9/36).

12. {كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِن بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ * يُجَادِلُونَكَ فِي الْحَقِّ بَعْدَمَا تَبَيَّنَ كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ وَهُمْ يَنظُرُونَ} (سورة الأنفال: 5-6).

في قوله تعالى:" كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِن بَيْتِكَ"، أشار أبو عبيدة إلى أن الكاف بمعنى واو القسم و(ما) موصولة واقعة على العالِم، وهو الله تعالى، كقولك: والذي اخرجك ربك، وجواب القَسَم هو قوله تعالى: "يُجَادِلُونَكَ فِي الْحَقِّ" (ابن المثنى، 1381هـ: 1/240-241)؛ (الأندلسي، 1993: 4/456)؛ (الطبري، 270هـ:13/393).

13. {وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنكُمْ خَاصَّةً ۖ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ} (سورة الأنفال: 25). ذَكَرَ بعض العلماء أن قوله تعالى:"لَّا تُصِيبَنَّ" هو جواب لقسم محذوف، و(لا) نافية، وشُبّهَ النفي بالموجب فدخلت النون، كما دخَلَت في: لتضربنّ، والتقدير: والله لا تصيبنَّ، والجملة القَسَميّة صفة (ابن عطية، 1993: 2/515)؛ (أبو حيان، 1993: 4/478)؛ (الحلبي، 1994: 3/412). وقيل إ نّ الجملة موجبة، والأصل: لتصيبنّ، فبطلت اللام فصارت: (لا) فتكون بذلك جواب القسم(الزمخشري، 1998: 2/572)؛ (الأندلسي، 1993: 4/478)؛ (البيضاوي، 1418هـ: 2/15).

14. {وَأَذَانٌ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ ۙ وَرَسُولُهُ ۚ فَإِن تُبْتُمْ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ وَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِي اللَّهِ ۗ وَبَشِّرِ الَّذِينَ كَفَرُوا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ} (سورة التوبة: 3). في قراءة شاذة رويت عن الحسن قُرِئَ (وسولهِ) بالجر، (الكرماني، 2001: 209)؛ (الخطيب، 2002، 3/344).

وحَمَلَه العكبري والمنتجب على القسم، وحذف الجواب لفهم المعنى، والتقدير: ورسولِه إنَّ الأمر كذلك (الأنباري، 1980: 2/635)؛ (العبكري، 1996: 1/607)؛ (الهمذاني، 1991: 2/445)، وأشار العكبري على وجهٍ ممنوع في الآية، بأن يكون عطفاً على (المشركين)؛ لأنّه يؤدي إلى الكفر(الأنباري، 1980: 2/635)، وذكر ابن عطية قراءة الجر على وجه اللحن؛ وذلك بذكر قصة أبي الأسود في وضع النحو(ابن عطية، 1993: 3/7). وقال السمين الحلبي عن قراءة الجر: "وهذه القراءة تبعد صحتها عن الحسن للإيهام" (الحلبي، 1994: 3/442).

15. {يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ لِيُرْضُوكُمْ وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ إِن كَانُوا مُؤْمِنِينَ} (سورة التوبة: 62). جعل الاخفش وبعض النحويين قوله تعالى: "لِيُرْضُوكُمْ" جواب قسم محذوف، والتقدير: يحلفون بالله لكم لَيُرْضُنَّكُمْ (الأخفش، 1990: 1/362)؛ (الزجاج، 1994: 2/458).

16. {وَلَا يُنفِقُونَ نَفَقَةً صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً وَلَا يَقْطَعُونَ وَادِيًا إِلَّا كُتِبَ لَهُمْ لِيَجْزِيَهُمُ اللَّهُ أَحْسَنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ} (سورة التوبة: 121). حَمَل أبو حاتم قوله تعالى: "لِيَجْزِيَهُمُ"على أنّه جواب القسم، واللام للقسم وحُذِفت منه تخفيفاً، والأصل: ليجزيَنّهم، فحذفوا النون وكسروا اللام بعد أن كانت مفتوحة، فأُشبِهَت في اللفظ لام (كي) فنصبوا بها (الأنباري، (1319هـ: 1/700)؛ (الزركشي، د.ت: 4/348).

17. {قَالَ رَبِّ بِمَا أَغْوَيْتَنِي لَأُزَيِّنَنَّ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ} (سورة الحجر: 39). رأى أبو عبيدة والأخفش أن يكون قوله تعالى: "بِمَا أَغْوَيْتَنِي" قسماً على تقدير: بقدرتك عليّ وقضائك (ابن مثنى، 1981: 1/351)؛ (الأخفش، 1990: 2/412). وأجازه الزمخشري (الزمخشري، 1998: 3/406).

18. {قَالَ كَذَٰلِكِ قَالَ رَبُّكِ هُوَ عَلَيَّ هَيِّنٌ ۖ وَلِنَجْعَلَهُ آيَةً لِّلنَّاسِ وَرَحْمَةً مِّنَّا ۚ وَكَانَ أَمْرًا مَّقْضِيًّا} (سورة مريم: 21). في وجهٍ أشار إليه أبو حاتم السجستاني، انّ قوله تعالى: "وَلِنَجْعَلَهُ" قسماً (الأنباري، 1319هـ: 762)؛ (النحاس، 1423هـ: 315).

19. {وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا ۚ كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ حَتْمًا مَّقْضِيًّا} (سورة مريم: 71). ذكر بعض العلماء في قوله تعالى: "وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا" أنَّ الواو للقَسم، والجملة جواب القسم، وهو ما اختاره الثعلبي (الثعلبي، 1422هـ: 6/224-225)، وغيره (ابن عطية، 1993: 4/27)؛ (الزركشي، د.ت: 3/43)؛ (القرطبي، 2006: 13/491).

20. {إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا لِتُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا تَسْعَىٰ}.(سورة طه: 15). وجّه أبو حاتم السجستاني بأن تكون اللام في قوله تعالى: "لِتُجْزَىٰ" للقَسَم (الأنباري، 1319هـ: 767)؛ (الباقولي، 1995: 2/819).

21. {قَالُوا لَن نُّؤْثِرَكَ عَلَىٰ مَا جَاءَنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالَّذِي فَطَرَنَا ۖ فَاقْضِ مَا أَنتَ قَاضٍ ۖ إِنَّمَا تَقْضِي هَٰذِهِ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا} (سورة طه: 72). أجازَ الفرّاء وغيره أن تكون الواو في قوله تعالى: "وَالَّذِي فَطَرَنَا" للقَسم، و(الذي) في محل جر بها، وجواب القسم محذوف لدلالة ما تقدّم عليه، والتقدير: لن نؤثرك على ما جاءنا من البينات والله (الفراء، 1995: 2/187)؛ (الزجاج، 1994: 3/368)؛ (الأنباري، 1980: 2/148-149)؛ (ابن عطية، 1993: 4/53)؛ (الحلبي، 1994:41: 5/1).

22. {لِيَجْزِيَهُمُ اللَّهُ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا وَيَزِيدَهُم مِّن فَضْلِهِ ۗ وَاللَّهُ يَرْزُقُ مَن يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ} (سورة النور: 38). رأى أبو حاتم السجستاني أنّ قوله تعالى: "لِيَجْزِيَهُمُ" قسم، والتقدير: ليجزينّهم الله أحسن ما عملوا وليزيدنّهم من فضله (الأنباري، 1319هـ: 799)؛ (الباقولي، 1995: 2/953).

23. {وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً ۚ كَذَٰلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ ۖ وَرَتَّلْنَاهُ تَرْتِيلًا} (سورة الفرقان: 32). حمل أبو حاتم قوله تعالى: "لِنُثَبِّتَ" على القسم، واللام واقعة في الجواب والتقدير: والله لنثبتنَّ، فحُذِفَت النون وكسرت اللام (الأندلسي، 1993: 6/455)؛ (الألوسي، د.ت: 19/15)، وأجازه الانباري (الأنباري، 1980: 2/204)، وعُزِي للفراء(الباقولي، 1995: 2/971)؛ (الأنباري، 1980: 2/204)، وما أشار إليه في معاني القرآن لا يدل عليه (الفراء، 1995: 2/268).

24. {قَالَ رَبِّ بِمَا أَنْعَمْتَ عَلَيَّ فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيرًا لِّلْمُجْرِمِينَ} (سورة القصص: 17).

أجاز بعض العلماء أن تكون الباء للقسم في قوله تعالى: "بِمَا أَنْعَمْتَ"، والتقدير: أُقسم بما أنعمت به عليّ من المغفرة. والجواب محذوف، والتقدير: لأتوبنَّ. ويفسّره: "فَلَنْ أَكُونَ" وهو ما اختاره الطبري (الطبري، 310هـ: 19/542)، وأبو حيان (الأندلسي ،1993: 7/105)، وأجازه الزمخشري (الزمخشري، 1420هـ: 5/488)، والسمين الحلبي (الحلبي، 1994: 5/335).

25. {قَالَ سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ وَنَجْعَلُ لَكُمَا سُلْطَانًا فَلَا يَصِلُونَ إِلَيْكُمَا ۚ بِآيَاتِنَا أَنتُمَا وَمَنِ اتَّبَعَكُمَا الْغَالِبُونَ} (سورة القصص: 35).

أجاز الزمخشري أن تكون الباء للقسم في قوله تعالى:"بِآيَاتِنَا" و(آيات) مقسم به، و(لا يصلون) جواب مقدّم على القَسَم، أو هو من لغو القَسَم (الزمخشري، 1998: 4/502)؛ (الهمذاني، 1991: 3/717)؛ (النسفي، د.ت: 3/863)؛ (البيضاوي، 1418هـ: 3/14). وفسّر أبو حيان (لغو القسم) بأن يكون جوابه محذوف دلَّ عليه المتقدّم، والتقدير: بآياتنا لتغلبنَّ (الأندلسي، 1993: 7/113). وفسّره الآلوسي بأنه القسم الذي يتوسط الكلام ويقحم فيه لمجرد التأكيد، فلا يحتاج إلى جواب أصلاً (الألوسي، د.ت: 20/78).

26. {وَإِذْ قَالَ لُقْمَانُ لِابْنِهِ وَهُوَ يَعِظُهُ يَا بُنَيَّ لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ ۖ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ}(سورة لقمان: 13).

من العلماء من حمل قوله تعالى:"لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ" على القسم، فالباء للقسم والتقدير: يا بنيَّ لا تُشرك، ثم ابتدأ فقال: بالله لا تُشرك (الزركشي، د.ت: 3/43-44)؛ (البيضاوي ،1418هـ: 3/62). واختلفوا في جواب القسم على قولين: الأول: الجواب محذوف، تقديره: لا تشرك؛ لدلالة الأولى عليها (الزركشي، د.ت: 3/43-44). الثاني: الجواب هو قوله تعالى: "إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ" على أنّه من تمام كلام لقمان، ويؤيده حديث عبدالله بن مسعود -رضي الله عنه- أنّه قال: الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُم بِظُلْمٍ أُولَٰئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ (سورة الأنعام: 82) شقّ ذلك على أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقالوا: أيّنا لا يظلم نفسه؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ليس هو كما تظنون، إنما هو كما قال لقمان لابنه:"يَا بُنَيَّ لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ" (القشيري، 1998: 66)؛(ابن كثير، د.ت: 4/312).

27. {قَالَ فَالْحَقُّ وَالْحَقَّ أَقُولُ} (سورة القصص: 84).

في قراءة نصب (الحق) (الفارسي، 1999: 557)؛ (الأزهري، 1991: 2/591)؛ (الدمياطي، 1998: 479) وُجّهتْ أن يكون منصوباً على القَسَم بحذف حرف الجر كما يُقال: اللهَ لافعلن، والتقدير: قال فبالحقّ، وجواب القسم قوله: (لأملأنَّ)، وقوله تعالى: "وَالْحَقَّ أَقُولُ" وقع اعتراضاً بين القَسَم وجوابه، وأفاد التأكيد. أجازه ابن عطية (ابن عطية، 1993: 4/516) والمنتجب (الهمذاني، 1991: 4/180) والسمين الحلبي (الحلبي، 5/1994:546). وعزاه مكي للفراء (القيسي، 1987: 2/629).

وفي قراءة شاذة قُرئت بجر (الحق) الأول والثاني(ابن خالويه، 2007: 131) على القَسَم، والحرف محذوف، وهو كقولنا: اللهِ لأفعلن، وسوّغه كثرة الاستعمال. أجازه الفراء (1995: 2/413) وغيره (ابن عطية، 1993: 4/516)؛(الأندلسي، 1993: 7/33).

28. {إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يُنَادَوْنَ لَمَقْتُ اللَّهِ أَكْبَرُ مِن مَّقْتِكُمْ أَنفُسَكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى الْإِيمَانِ فَتَكْفُرُونَ} (سورة غافر: 10).

رأى ابن عطية أنّ اللام للقسم في قوله تعالى: "لَمَقْتُ"، وأجازه أبو حيان والسمين الحلبي وابن عادل والآلوسي (الأندلسي، 1993: 7/343)؛ (الحلبي، 6/1994:32)؛ (الدمشقي، 1419هـ: 17/19)؛ (الآلوسي، د.ت: 24/50)، واختاره ابن عاشور(بن عاشور، 1994: 24/95).

29. {وَلَمَنِ انتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِ فَأُولَٰئِكَ مَا عَلَيْهِم مِّن سَبِيلٍ} (سورة الشورى: 41).

رأى ابن عطية أن اللام للقسم في قوله تعالى: "وَلَمَنِ انتَصَرَ"(ابن عطية، 1993: 5/40)، وأجازه ابن عاشور والآلوسي (بن عاشور، 1994: 25/118)؛ (الآلوسي، د.ت: 25/48).

30. {وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ} (سورة الشورى: 43).

رأى الطبري أنّ اللام في قوله تعالى: "وَلَمَن صَبَرَ" هي الموطئة للقَسَم المحذوف، و(من) شرطية، وجواب القسم "إِنَّ ذَٰلِكَ" (الطبري، 270هـ: 21/552)، وأجازه ابن عطية (ابن عطية، 1993: 5/41) وأبو حيان (الأندلسي، 1993: 7/500).

31. {وَقِيلِهِ يَا رَبِّ إِنَّ هَٰؤُلَاءِ قَوْمٌ لَّا يُؤْمِنُونَ} (سورة الزخرف: 88)).

حُمل قوله تعالى: "وَقِيلِهِ" على القسم من وجهين: الأول: أن تكون الواو للقسم والجواب محذوف والتقدير: لينصرن (الأندلسي، 1993: 8/30). والثاني: أنّ الواو ليست للقَسَم، وحرف القسم محذوف والتقدير: وأُقْسِم بِقِيْله، أو وقيله يا رب قَسَمي، والجواب مذكور، وهو قوله تعالى: "إِنَّ هَٰؤُلَاءِ قَوْمٌ لَّا يُؤْمِنُونَ" وهو ما رآه الزمخشري (الزمخشري، 1998: 5/460-461)، وأجازه السمين الحلبي(الحلبي، 1994: 6/109).

32. {وَقِيلِهِ يَا رَبِّ إِنَّ هَٰؤُلَاءِ قَوْمٌ لَّا يُؤْمِنُونَ} (سورة الزخرف: 88).

في قراءة: "وَقِيلِهِ" بالنصب (ابن زنجلة، 1997: 655)؛ (الفارسي، 1999: 589)، حَمَلها الزمخشري على القَسَم وحرفه محذوف (الزمخشري، 1998: 5/461).

33. {إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا * لِّيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ وَيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكَ وَيَهْدِيَكَ صِرَاطًا مُّسْتَقِيمًا} (سورة الفتح : 1-2).

حمل أبو حاتم قوله تعالى: "لِّيَغْفِرَ" على أنّه جواب قسم، والتقدير: ليغفرنَّ لك الله، حُذِفَت النون فكُسِرَت اللام، وعملت النصب مثل (كي) (الأنباري، 1319هـ: 900)؛ (الثعلبي، 1422هـ: 9/42)؛ (الزركشي، د.ت: 4/348)؛ (الآلوسي، د.ت: 26/90) وأجازه الباقولي (الباقولي، 1995: 1/252-2/1250).

34. {هُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَالْهَدْيَ مَعْكُوفًا أَن يَبْلُغَ مَحِلَّهُ ۚ وَلَوْلَا رِجَالٌ مُّؤْمِنُونَ وَنِسَاءٌ مُّؤْمِنَاتٌ لَّمْ تَعْلَمُوهُمْ أَن تَطَئُوهُمْ فَتُصِيبَكُم مِّنْهُم مَّعَرَّةٌ بِغَيْرِ عِلْمٍ ۖ لِّيُدْخِلَ اللَّهُ فِي رَحْمَتِهِ مَن يَشَاءُ ۚ لَوْ تَزَيَّلُوا لَعَذَّبْنَا الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا} (سورة الفتح: 25).

عدّ أبو حاتم قوله تعالى: "لِّيُدْخِلَ" قسماً، قال أبو جعفر النّحاس: "والتمام عند أبي حاتم: "مَّعَرَّةٌ بِغَيْرِ عِلْمٍ"، وخطئ أيضاً في هذا؛ لأنَّ بعده لام (كي)، فجعلها لام قَسَم لَمَّا لم يرَ الفعل قبلها يتعلّق به. قال أبو جعفر: وفي المعنى لطف فلذلك أشكل"(النحاس، 1423هـ: 488).

35. {لَّقَدْ صَدَقَ اللَّهُ رَسُولَهُ الرُّؤْيَا بِالْحَقِّ ۖ لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِن شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ لَا تَخَافُونَ ۖ فَعَلِمَ مَا لَمْ تَعْلَمُوا فَجَعَلَ مِن دُونِ ذَٰلِكَ فَتْحًا قَرِيبًا} (سورة الفتح : 27).

أجاز الزمخشري(الزمخشري، 1998: 5/549) وغيره (الهمذاني، 1991: 5/330)؛ (النسفي، د.ت: 3/1130)؛ (البيضاوي، 1418هـ: 3/300)؛ (الحلبي، 1994: 6/160). بأن يكون قوله تعالى: "بِالْحَقِّ" قسماً، ولا تعلق له بالفعل "صَدَقَ" وجوابه: "لَتَدْخُلُنَّ"، و(الحق) المُقسم به إمّا أن يكون الله تعالى؛ لأنّ (الحقَّ) من أسمائه، وأمّا أن يكون قَسَماً بالحق الذي هو نقيض الباطل(الزمخشري، 1998: 5/549)؛ (الهمذاني، 1991: 5/530)؛ (النسفي، د.ت: 3/1130)؛ (البيضاوي، 1418هـ: 3/300).

36. {يَوْمَ يَسْمَعُونَ الصَّيْحَةَ بِالْحَقِّ ۚ ذَٰلِكَ يَوْمُ الْخُرُوجِ} (سورة ق: 42).

من العلماء من حمل قوله تعالى: "بِالْحَقِّ" على القسم، أي: يسمعون الصيحة أقسم بالله (الرازي، 1420هـ: 28/189)؛ (الدمشقي، 1419هـ: 18/52)؛ (الآلوسي، د.ت: 26/194).

37. وَالطُّورِ * وَكِتَابٍ مَّسْطُورٍ * فِي رَقٍّ مَّنشُورٍ * وَالْبَيْتِ الْمَعْمُورِ * وَالسَّقْفِ الْمَرْفُوعِ * وَالْبَحْرِ الْمَسْجُورِ * إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ لَوَاقِعٌ} (سورة الطور: 1-7).

اختلف العلماء في الواوات التالية لواو القسم الأولى على قولين: الأول: عَدَّ الواوات كلها للقَسم، واستدل له بأن القسم من شأنه أن يكرر، لذلك كثيراً ما يعاد المقسم به، والعطف يكون بالفاء إذا أرادوا صفات المقسم به. وهذا ما اختاره ابن عاشور (ابن عاشور، 1994: 27/40). الثاني: أن تكون الواو الأولى وحدها للقسم، والواوات بعدها للعطف على القسم، فهي تفيد القَسَم معنىً فقط. وهو اختيار الجمهور (الأندلسي، 1993: 8/144)؛ (سيبويه، 1988: 3/501)؛ (المبرد، د.ت: 2/336-337)، (الزجاج، 1994: 5/61)؛ (النحاس، 1423: 4/253)؛ (الواحدي، 1430هـ: 20/481)؛ (الأنباري، 1980: 2/394)؛ (الزمخشري، 1420هـ: 362)؛ (الهمذاني، 1991: 4/369)؛ (الآلوسي، د.ت: 27/29)؛ (الحلبي، 1994: 6/195).

38. {فَذَكِّرْ فَمَا أَنتَ بِنِعْمَتِ رَبِّكَ بِكَاهِنٍ وَلَا مَجْنُونٍ} (سورة الطور: 29).

حمل بعض العلماء قوله تعالى: "بِنِعْمَتِ رَبِّكَ" على القسم، وجوابه محذوف دلّ عليه المذكور، والتقدير: ونعمةِ ربك ما أنت بكاهن (الحلبي، 1994: 6/200)؛ (الأندلسي، 1993: 8/148).

39. مَا أَنتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ(سورة القلم: 2).

اختار أبو حيان بأن يحمل قوله تعالى: "بِنِعْمَةِ رَبِّكَ" على القسم وهو معترض بين المبتدأ والخبر؛ للتوكيد والمبالغة في انتفاء الوصف بالجنون عن النبي -صلى الله عليه وسلم- (الأندلسي، 1993: 8/302)؛ (الآلوسي، د.ت: 29/24- 25). وأجازه الماوردي(الماوردي، د.ت: 6/61) والقرطبي(القرطبي، 2006: 21/140).

40. {وَاذْكُرِ اسْمَ رَبِّكَ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا * رَّبُّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ فَاتَّخِذْهُ وَكِيلًا} (سورة المزمل: 8-9).

أحد الأوجه الإعرابية التي أشار إليها العلماء في قراءة (ربِّ) بالجر (الفارسي، 1999: 658)؛ (ابن زنجلة، 1997: 731). هو قسم، وأُضمر حرفه، كقولنا: الله لأفعلن، والجواب هو قوله تعالى: " لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ". أجاز ذلك المنتجب (الهمذاني، 1991: 4/554)؛ (البيضاوي، 1418هـ: 3/461) وعُزِي إلى ابن عباس(الآلوسي، د.ت: 29/106)؛(الزمخشري، 1998: 6/244-245)؛ (الدمشقي، 1419هـ: 19/467) ولم يرتض أبو حيان هذه النسبة (الأندلسي، 1993: 8/355).

41. {إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ} (سورة التكوير: 1).

وردَ عن الحسن -رضي الله عنه- أن قوله تعالى: "إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ" قسم، وجوابه هو قوله تعالى: "عَلِمَتْ نَفْسٌ مَّا أَحْضَرَتْ" (التكوير: 14)، كما يقال: إذا نفرَ زيدٌ نفرَ عمروٌ (الماوردي، د.ت: 6/215)؛ (القرطبي، 2006: 22/107).

وجاء عن عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- أنّه قرأ أوّل هذه السورة، فلمّا بلغَ "عَلِمَتْ نَفْسٌ مَّا أَحْضَرَتْ" قال: "لهذا أجري الحديث" (الطبري، 270هـ: 24/251)؛ (الماوردي، د.ت: 6/215)؛ (القرطبي، 2006: 22/107).

وفسّر ابن عاشور كلامه بأنّه يريد جواب القَسَم (ابن عاشور، 1994: 30/150)، وقد يكون التبس عليه برأيي الحسن، فإنّه وردَ بعده مباشرة في نصّ الماوردي، قال: "قال عمر بن الخطاب: لهذا جرى الحديث، وقال الحسن: "إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ" قسمٌ وقع على قوله: "عَلِمَتْ نَفْسٌ مَّا أَحْضَرَتْ" (الماوردي، د.ت: 6/2221)6/15).

ووردَ عن الحسن -رضي الله عنه- القول بالقسَم في موضوعين آخرين، الأول: قوله تعالى: "إِذَا السَّمَاءُ انفَطَرَتْ"، فهو قَسَمٌ وجوابه: "عَلِمَتْ نَفْسٌ مَّا قَدَّمَتْ وَأَخَّرَتْ" نَقَلَه وضعّفه الماوردي(الماوردي، د.ت: 6/221)، والقرطبي(القرطبي، 2006: 22/121).

والموضوع الثاني: "إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ" إذ أشار القرطبي إلى أنّها قَسَم عند الحَسن، وضعّف قوله (القرطبي، 2006: 22/161).

42. {كَلَّا لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ الْيَقِينِ * لَتَرَوُنَّ الْجَحِيمَ} (سورة التكاثر : 5-6).

أحد الأوجه التي ذكرها العلماء في قوله تعالى: "عِلْمَ الْيَقِينِ"، أنَّ (علم) منصوب على حذف واو القسم، وأصله: وعلم اليقين، ولمّا حُذِفَتْ الواو نصب ما بعدها، وهو مثل: والله لأذهبن، فإذا حذفت الواو قيل: اللهَ لأذهبن، وهذا الوجه عزاه ابن خالويه للأخفش (إعراب ثلاثين سورة من القرآن، 1985: 168).

المبحث الثاني: أسباب القول بالقسم.

عند النظر في مواضع القسم المدروسة في هذا البحث، يتبيّن وجود أسباب دفعت القائل بالقَسَم باختياره دون غيره من الأوجه المحتملة في الآية، وأهم هذه الأسباب:

1. العطف على القَسم الصريح:

جاء في بعض الآيات قَسمٌ صريح، وعطف عليه ما قد يُفهم منه أنّه قَسَمٌ أيضاً، وظَهَر في موضعين: الأول: في قوله تعالى: {وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا ۚ كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ حَتْمًا مَّقْضِيًّا}؛ إذ حمل بعض العلماء هذه الآية على القَسَم (ينظر الموضع الحادي والعشرين). والثاني: في قوله تعالى: وَالطُّورِ * وَكِتَابٍ مَسْطُورٍ * فِي رَقٍّ مَنْشُورٍ * وَالْبَيْتِ الْمَعْمُورِ * وَالسَّقْفِ الْمَرْفُوعِ * وَالْبَحْرِ الْمَسْجُورِ، أُعربَت المعطوفات في الآيات من (2-6) قَسَماً (ينظر الموضع التاسع والثلاثين).

2. خفاء الإعراب وعدم إمكان القَطْع بالدلالة: وذلك يفتح على المفسّر والمُعرب باب الاجتهاد في التفسير والإعراب، كأن تكون الكلمة مبنيّة ولا يتضح موقعها الإعرابي لخفاء العلامة، ومثال ذلك في قوله تعالى: "وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ ۖ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ" فورد في إعراب: "وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ" عشرة أوجه، منها أن تكون الواو للقسم، و(ما) في محل جر مقسم بهِ، بمعنى: قل الله يفتيكم فيهنّ وأقسم بما يتلى عليكم في الكتاب. والقسم بمعنى التعظيم، وتعدد الأوجه الإعرابية في الآية يعود إلى خفاء الاعراب فيها(ينظر الموضع الخامس). وفي موضع ثانٍ، "كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِن بَيْتِكَ بِالْحَقِّ". وردَ في إعراب هذه الآية عشرون وجهاً، منها توجيه أبي عبيدة بأنّ الكاف بمعنى واو القسم، و(ما) موصولة واقعة على العالِم، وهو الله تعالى، كقولك: والذي أخرجك ربُّكَ (ينظر الموضع الرابع عشر).

فيتضح من المثالين السابقين أنّ خفاء الإعراب وتعدد أوجه الإعراب، يدعو إلى القول بالقسم من ضمن ما تحتمله الآية من توجيه.

3. مجيء ما يشبه لفظ القسم في الآية:

وردَ في بعض الآيات ما يشبه لفظ القَسَم، وهو على صورتين:

الأولى: وفيها تشابه في حروف القسم ولفظ المقسم به، فتكون الآية مشتملة على حرف جر فيه دلالة على القسم، كالباء والواو، واسم مجرور أمّا لله تعالى، أو لاسمٍ وردَ عن العرب القسم به، فنجد من العلماء من حَمل هذه الصورة على القَسم، ومن ذلك قوله تعالى: "وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ" (ينظر الموضع الأول). وقوله تعالى: "يَا بُنَيَّ لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ "(ينظر الموضع الثامن والعشرون) فلفظ (بالله) غالباً ما يرد متعلّقاً بما سبقه من الفعل وبين ما بمعناه، ويصح أن يردعه معنى القسم فحُمِل عليه في هاتين الآيتين.

وفي مثالٍ آخر في قوله تعالى: "وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ" في قراءة جر (الأرحام) على القسم، حيث حمل بعض العلماء لفظ (والأرحام) على القَسَم (ينظر الموضع الرابع).

وفي قوله تعالى: "فَذَكِّرْ فَمَا أَنتَ بِنِعْمَتِ رَبِّكَ بِكَاهِنٍ وَلَا مَجْنُونٍ" (ينظر الموضع الأربعين).

لفظ "بِنِعْمَتِ رَبِّكَ" يرد جار ومجروراً متعلقاً بالفعل أو ما بمعناه، وورد القَسم به في هذه الآية.

ولا يمكن الجزم مما سبق بأنّ كل ما شابه لفظ القسم هو قسم، كما في قوله تعالى: "بِعِزَّةِ فِرْعَوْنَ" في الآية: "فَأَلْقَوْا حِبَالَهُمْ وَعِصِيَّهُمْ وَقَالُوا بِعِزَّةِ فِرْعَوْنَ إِنَّا لَنَحْنُ الْغَالِبُونَ" (سورة الشعراء : 44). إذ اختلف العلماء في لفظ "بِعِزَّةِ فِرْعَوْنَ" بين القسم وعدمه، فترجّح فيهِ أنّ الباء للقسم (الأنباري، 1980: 2/995)؛ (ابن عطية، 1993 :4/230)؛ (الأندلسي، 1993: 7/15)؛ (النسفي، د.ت: 30/80)؛ (البيضاوي، 1418هـ: 2/540).

وقيل بأنّه على جهة التعظيم لفرعون، إذ كانوا يعبدونه ويتبركون باسمه، كما يقول القائل إذا ابتدأ عملاً: بسم الله، وعلى بركة الله، استعانةً وتيمناً(ابن عطية، 1993: 4/230). وقيل: الباء للسببيّة ومتعلقة بمحذوف، أي: تغلب بسبب عزّته(الشوكاني، د.ت: 4/132). ولم يحمله ابن كثير على القسم، وشبهه بقول جهلة العوام: هذا بثوابِ فلان (ابن كثير، د.ت: 10/344).

الصورة الثانية: التشابه اللفظي بين لام القسم ولام الابتداء، إذ وجّه بعض العلماء اللام التي تقع بعدها جملة اسميّة بأنها للقسم، كما في قوله تعالى: "وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ اللَّهِ خَيْرٌ ۖ لَّوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ"، وجّه ابن عطية بأن تكون اللام في "لَمَثُوبَةٌ" للقسم، وليست للابتداء وخالفه الجمهور في ذلك (ينظر الموضع الثاني).

وفي قوله تعالى: "وَلَمَنِ انتَصَرَ" رأى ابن عطية أنّ اللام للقسم، ولم يُشير بأنّها للقسم ممّن تعرّض لتفسير الآية، والراجح أنّها للابتداء (ينظر الموضع الحادي والثلاثون).

4. أن تكون الآية مشتملة على ما فيه دلالة القسم: كما في قوله تعالى: "يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ لِيُرْضُوكُمْ" ذهب الأخفش إلى القول بأنَّ "لِيُرْضُوكُمْ" جواب قسمٍ، مستدلاً بقوله تعالى: "يَحْلِفُونَ"، والتقدير: ليرضنّكم، والراجح أنّ الإرضاء هو علة الحلف لا المحلوف عليه (ينظر الموضع السابع عشر). ومثال آخر، لفظ (حتماً) في الآية الكريمة: "وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ حَتْمًا مَّقْضِيًّا"، أشار إلى أنّ معناه: قسمٌ واجبٌ، وحملها بعض العلماء على القسم (ينظر الموضع الحادي والعشرين).

5. ضُعف الوجوه المتعددة في الآية: فقد يدفع العلماء إلى اختيار القَسَم وترجيحه على باقي الآراء، عدم صحة التوجيه في الآية، وأشار أبو حيان إلى ذلك عند تفسيره لقوله تعالى: "وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ"، قال: "وذهبوا إلى تخريج ذلك؛ فراراً منَ العطف على الضمير المجرور بغير إعادة الجر"(الأندلسي، 1993: 3/167). وهي مسألة خلافية منعها أغلب العلماء، ولم يتبقَّ من الأوجه إلا القَسَم لتوجيه الجر(ينظر الموضع الرابع، ومثله في الموضع السادس عشر).

6. خفاء المعنى وعدم وجود متعلق للفعل:

ومن ذلك ما أشار إليه أبو جعفر النحاس في اختيار أبي حاتم السجستاني للقسم في قوله تعالى: "لِّيُدْخِلَ" في الآية: "وَلَوْلَا رِجَالٌ مُّؤْمِنُونَ وَنِسَاءٌ مُّؤْمِنَاتٌ لَّمْ تَعْلَمُوهُمْ أَن تَطَئُوهُمْ فَتُصِيبَكُم مِّنْهُم مَّعَرَّةٌ بِغَيْرِ عِلْمٍ لِّيُدْخِلَ اللَّهُ فِي رَحْمَتِهِ مَن يَشَاءُ". قال أبو جعفر النحاس: "والتمام عند أبو حاتم: "مَّعَرَّةٌ بِغَيْرِ عِلْمٍ" وخُطِّئَ أيضاً في هذا؛ لانَّ بعده لام (كي)، فجعلها لام قَسَمٍ لَمَّا لم يَرَ الفعل قبلها يتعلق به، قال أبو جعفر: وفي المعنى لطفٌ فلذلك أشكل"(النحاس، 1423هـ: 488)؛ (ينظر الموضع السادس والثلاثين).

الخاتمة

بعد عرض مواضع القسم على خلاف الظاهر في القرآن الكريم، وبيان أهم الأسباب التي دفعت العلماء على القول به، نخلص إلى النتائج الآتية:

- أحصى البحث المواضع التي ورد فيها القَسَم على خلاف الظاهر وعدّها في أربعة وأربعين موضعاً.
- اختلفت تلك المواضع بين القوة والضعف، ومن يراجع الآراء التي قيلت فيها في مصادرها، يجد أنَّ القول بالقَسَم جاء بعضه مخالفاً للمشهور، وبعضه كان فيه الخلاف قويّاً بين قائل بالقَسَم، وبين رادٍّ له.
- إنَّ صلاحية التركيب للقسم هو الداعي الأكبر لهذا الإعراب، وهو الأصل؛ لأن المعرب لا يذكر قولاً إلا ولديه دليل من التركيب والمعنى ما يسنده.
- إنَّ عدم إمكان القطع بالدلالة المرادة من الآية وغموضها على المفسر والمعرب، كان سبباً في فتح باب الاجتهاد في التفسير والإعراب والقول بالقسم.
- وردت آيات فيها ما يشبه لفظ القَسَم دعت المفسرين إلى حملها على القَسَم.
- كان الدافع إلى القول بالقسم أحياناً هو عدم صحة التوجيه الآخر في الآية. أو قد يكون بسبب خفاء المعنى.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم
الأنباري، أبو بركات. (1980). التبيان في غريب إعراب القران، تحقيق د. طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
بن المثنى، أبو عبيدة معمر.(1381هـ). مجاز القرآن، تحقيق محمد فؤاد سركين، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة.
ابن عطية، الأندلسي. (1993). المحرر الوجيز في تحرير الكتاب العزيز، تحقيق عبد السلام عبد الشافي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.
الأندلسي، أبو حيان.(1993). البحر المحيط، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي المعوض، دار الكتب العلمية، بيروت.
ابن خالويه.(2007). مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، مكتبة المتنبي.
النسفي، أبو بركات.(د.ت). تفسير النسفي= مدارك التنزيل وحقائق التأويل، تحقيق سيد زكريا، مكتبة نزار الباز.
الفراهيدي، الخليل بن أحمد.(1982). العين تحقيق د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، دار الرشيد، بغداد.
الجوهري، أبو نصر.(1420هـ). الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق د. إميل يعقوب، د. محمد نبيل، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.
الزمخشري، أبو القاسم. (1420هـ). المفصل، تحقيق د. فخر صالح قدارة، ط1، دار عمار، الأردن.
أبن الحاجب.(1425هـ). الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق د. إبراهيم بن محمد، ط1، دار سعد الدين، دمشق.
الخطيب، عبداللطيف.(2002). معجم القراءات، دار سعد الدين.
السيوطي.(1980). الإتقان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط3، دار التراث، القاهرة.
سيبويه.(1988). الكتاب لسيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، ط3، عالم الكتب، القاهرة.
الفارسي، أبو علي. (1999). الحجة للقراء السبعة، تحقيق بدر الدين القهوجي، وبشير حويجاتي، ط1، دار المأمون، دمشق.
ابن مالك.(1990). شرح التسهيل، تحقيق د. عبد الرحمن السيد ود. محمد بدوي، ط1، دار الهجر.
الآلوسي، أبو الفضل. (د.ت). تفسير الآلوسي= روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
الزمخشري.(1998). الكشّاف، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وعلي معوض، ط1، مكتبة العبيكان.
أبو السعود، بن محمد العمادي.(د.ت). تفسير أبي السعود= إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، تحقيق عبد القادر أحمد عطا، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض.
البيضاوي.(1418هـ). تفسير البيضاوي= أنوار التنزيل وأسرار التأويل، تحقيق محمد عبد الرحمن المرعشلي، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
الأنصاري، ابن هشام.(2000). مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق د. عبد اللطيف الخطيب،ط1، المجلس الوطني للثقافة، الكويت.
الباقولي.(1995). كشف المشكلات وإيضاح المعضلات، تحقيق د. محمد احمد الدالي، ط1، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق.
الأنباري، أبو بكر.(1319هـ). إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل، تحقيق محمد محي الدين عبد الرحمن رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق.
الزركشي، بدر الدين.(د.ت). البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث، القاهرة.
الشوكاني.(د.ت). فتح القدير للإمام الشوكاني، تحقيق عبد الرحمن عميرة، دار الوفاء.
ابن خالويه.(1992). إعراب القراءات السبع وعللها، تحقيق د. عبد الرحمن العثيمين، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة.
العبكري، أبو البقاء.(1996). إعراب القراءات الشواذ، تحقيق محمد السيد عزوز، ط1، عالم الكتب، بيروت.
ابو عبيدة، معمر بن المثنى.(1981). مجاز القرآن، تحقيق د. محمد فؤاد سزكين، ط2، مؤسسة الرسالة.
النحاس، أبو جعفر.(1423هـ). القطع والائتناف أو الوقف والابتداء، تحقيق احمد فريد الزيدي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.
إعراب ثلاثين سورة من القرآن.(1985). دار ومكتبة الهلال، بيروت.
الواحدي، أبو الحسن.(1430هـ). التفسير البسيط، تحقيق مجموعة من العلماء، أشرف على طباعته: د. عبد العزيز بن سطام، ود. تركي بن سهو، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود.

الفرّاء.(1995). معاني القرآن، تحقيق محمد علي النجار وآخرون، دار الكتب المصرية.
القشيري، أبو الحسن مسلم بن الحجاج.(1998). صحيح مسلم، ط1، دار السلام، الرياض.
الأزهري، أبو منصور. (1991). القراءات وعلل النحويين فيها المسمى (علل القراءات)، تحقيق نوال بنت إبراهيم، ط1.
الدمياطي، شهاب الدين.(1998). إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، تحقيق الشيخ أنس مهرة، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.
القيسي، مكي.(1987). مشكل إعراب القرآن، تحقيق د. حاتم الضامن، ط3، مؤسسة الرسالة.
الدمشقي، ابن عادل.(1419هـ) اللباب في علوم الكتاب، تحقيق الشيخ عادل عبد الموجود وآخرون، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.
بن عاشور، محمد الطاهر.(1994). التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر.
الثعلبي، أبو إسحاق. (1422هـ). الكشف والبيان المعروف بـ (تفسير الثعلبي)، تحقيق أبي محمد ابن عاشور، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
الرازي، فخر الدين.(1420هـ). تفسير الرازي= مفاتيح الغيب، ط3، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
المبرد، أبو العباس.(د.ت). المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.
ابن زنجلة.(1997). حجة القراءات، تحقيق سعيد الأفغاني، ط5، مؤسسة الرسالة، بيروت.
الهمذاني، المنتجب.(1991). الفريد في إعراب القرآن المجيد، تحقيق د. محسن النمر، وفؤاد علي مخيمر، ط1، دار الثقافة، مصر.
الواسطي، القاسم بن محمد.(2000). شرح اللمع في النحو، تحقيق د. رجب عثمان محمد، ط1، مكتبة الخانجي، مصر.
السخاوي، علم الدين.(2002). فتح الوصيد في شرح القصيد، تحقيق د. مولاي محمد الإدريسي، ط1، مكتبة الرشيد، الرياض.
الحلبي، السمين.(1994). الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق الشيخ علي معوض، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.
الكرماني.(2001). شواذ القراءات، تحقيق شمران العجلي، ط1، مؤسسة البلاغة، بيروت.
الأخفش.(1990). معاني القرآن، تحقيق هدى محمود قراعة، ط1، مكتبة الخانجي، مصر.
الطبري، محمد بن جرير.(270هـ). تفسير الطبري= جامع البيان في تأويل القرآن، تحقيق عبدالله بن عبد المحسن التركي و محمود محمد شاكر، دار الكتاب العلمية.
الزجاج.(1994). معاني القرآن وإعرابه، تحقيق د. عبد العزيز عبدة شلبي، ط1، دار الحديث.
القرطبي.(2006). تفسير القرطبي= الجامع لأحكام القرآن، تحقيق د. عبد المحسن التركي، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت.
ابن كثير.(د.ت). تفسير ابن كثير، تحقيق مصطفى السيد وآخرون، مؤسسة قرطبة، مصر.
الماوردي، الإمام أبي الحسن. (د. ت). تفسير الماوردي= النكت والعيون، راجعه السيد عبد المقصود عبد الرحيم، دار الرحيم، دار الكتب العلمية، بيروت.
ابن زنجلة.(1997). حجة القراءات، تحقيق سعيد الأفغاني، ط5، مؤسسة الرسالة، بيروت.